الأمم المتحدة

A/77/957–S/2023/510

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
12 July 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والسبعون
البند 38 من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

رسالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 5 تموز/يوليه 2023 موجهة إليكم من ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص، محمد دانا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 38 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سادات **أونال**
الممثل الدائم

250723 200723 23-13639 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 6 حزيران/يونيه 2023 الموجهة إلى معاليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك والمعمَّمة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن (A/77/911-S/2023/411)، وهي الرسالة التي تشوِّه مجددا الحقائق المشهودة على أرض الواقع. ومن أجل وضع الأمور في نصابها، أود توجيه عنايتكم الكريمة إلى ما يلي.

فيما يتعلق بالمزاعم بشأن ما سُمي "انتهاكات المجال الجوي الوطني وخروقات أنظمة الحركة الجوية الدولية داخل منطقة معلومات الطيران لقبرص" و "المياه الإقليمية لقبرص"، أود التأكيد على أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تتم بكامل علم وإذن هيئتها المعنية بالطيران المدني، باعتبارها الهيئة الوحيدة المختصة التي تقدّم خدمات الحركة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها، وعلى أن الإعلانات تصدر للطيارين وفقا للمادة 3 من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو). وغنيّ عن القول أن الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص ليست لها أي ولاية أو سلطة من أي نوع فيما يتعلق بالمياه الإقليمية للجمهورية التركية لشمال قبرص أو الرحلات الجوية التي تتم داخل مجالها الجوي السيادي.

ومطار إركان الحكومي في الجمهورية التركية لشمال قبرص يمتثل امتثالا تاما لجميع المعايير التي أوصت بها منظمة الطيران المدني الدولي، وقد أُجريت فيه التحسينات اللازمة بشكل منتظم ليواكب تطور التكنولوجيا. وَزِيدَ أيضا عدد مراقبي الحركة الجوية مع ازدياد عدد الرحلات الجوية على مرِّ السنين، ويتعاون مركز مراقبة المنطقة في إركان بشكل منتظم ووثيق مع مركز مراقبة المنطقة في أنقرة من أجل ضمان سلامة سير جميع الرحلات الجوية في المنطقة. وفي عام 2022 وحدَه، بلغ عدد المسافرين الذين استخدموا مطار إركان الحكومي 395 048 3 مسافرا. وعلاوة على ذلك، ففي العام نفسه، استخدمت 695 22 طائرة مطارَ إركان الحكومي للوصول والمغادرة، واستخدمت 865 161 طائرة مجالَ إركان للإرشاد الجوي. وفي هذا الصدد، لا بد أيضا من التشديد على أنّ الجانب القبرصي التركي ملتزم بالتمسك بأعلى المعايير في مجال سلامة الملاحة الجوية وبالامتثال التام لأحكام اتفاقية شيكاغو لعام 1944.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتذكير الجانب القبرصي اليوناني بأن نظيره كان دوماً، ولا يزال، هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا. وإنّ ادعاءات الجانب القبرصي اليوناني التي لا أساس لها من الصحة والتي تضمنتها الرسالة المذكورة تذهب إلى حد إنكارِ وجود الشعب القبرصي التركي وتجاهلِ حقيقة أنّ هناك اليوم دولتين مستقلتين تتمتعان بالحكم الذاتي في جزيرة قبرص وتمارس كل منهما السيادة والولاية داخل إقليمها.

والخروقات الحالية لأنظمة حركة الطيران الدولي التي ترتكبها الإدارة القبرصية اليونانية، وكذلك اليونان، في مجال إركان للإرشاد الجوي، على نحو ما أشرنا إليه في رسالتنا المؤرخة 21 حزيران/يونيه 2023 (A/77/937-S/2023/461)، لا تشكّل انتهاكا صارخا لسيادة الجمهورية التركية لشمال قبرص فحسب، بل تعرض أيضا سلامة الطيران المدني الدولي للخطر وتتعارض مع القواعد واللوائح الدولية ذات الصلة. وقد وجهت الجمهورية التركية لشمال قبرص العديد من النداءات إلى الإدارة القبرصية اليونانية للتعاون في هذا الشأن من أجل تفادي وقوع أي حادث غير مرغوب فيه وضمان سلامة الحركة الجوية فوق الجزيرة.

ويضاف إلى ذلك أن العزلة المفروضة ظلماً على الشعب القبرصي التركي، التي يحاول الجانب القبرصي اليوناني تكريسها بالادعاء من جانب واحد بأنّ جميع المطارات والموانئ في الجمهورية التركية لشمال قبرص "غير قانونية"، تُشكّل مخالَفةً صريحة للقانون الدولي وتتنافى أيضا مع الدعوة التي وجهها الأمين العام آنذاك، كوفي عنان، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ 28 أيار/مايو 2004 (S/2004/437) الذي قال فيه صراحة: "آمل أن يكون بوسع [أعضاء مجلس الأمن] أن يضربوا مثالا قويا لجميع الدول على التعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عليها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقدمهم". أمّا استمرار فرض العزلة على القبارصة الأتراك بناء على طلب الإدارة القبرصية اليونانية، فهو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان يتناساه ممثلو القبارصة اليونانيين ويختارون بدلا من ذلك اختلاق انتهاكاتٍ مزعومة لحقوق الإنسان يدّعون أن تركيا ترتكبها.

وخلافا لادعاءات ممثل القبارصة اليونانيين، ينبغي التشديد على أن أيا من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بقبرص لا يصف التدخل التركي المشروع والمبرَّر في عام 1974، الذي جرى وفقا للمادة 4 من معاهدة الضمان لعام 1960، بأنه "غزو" ولا الوجود اللاحق للقوات التركية في الجزيرة بأنه "احتلال". فتلك الادعاءات ليست سوى محض تزوير من جانب القبارصة اليونانيين يراد به تشويه الحقائق التاريخية والواقع في الجزيرة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان التذكير بالبيان المثير الذي أدلى به أمام مجلس الأمن في 19 تموز/يوليه 1974 الأسقف مكاريوس، زعيم القبارصة اليونانيين في ذلك الوقت، والذي اتهم فيه اليونان صراحة، لا تركيا، بغزو قبرص واحتلالها.

وعلاوة على ذلك، يتجاسر ممثل القبارصة اليونانيين على الادعاء زورا بوقوع "انتهاكات مستمرة للوضع العسكري الراهن وتوغلات شبه يومية في المنطقة العازلة" (من قِبل تركيا) في وقت سُجِّل فيه في آخر تقرير لمعاليكم عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2023/3) أن "[البعثة] لاحظت أن الحرس الوطني [القبرصي اليوناني] أضاف على نحو غير مأذون به 65 موقعا خرسانيا جاهزا جديدا لإطلاق النار على طول خط وقف إطلاق النار، ليصل بذلك مجموع هذه المواقع غير المأذون بها منذ عام 2019 إلى نحو 290 موقعا" وأنه "لم تتم إزالة سياج الأسلاك الشائكة اللولبية غير المأذون به الذي بني في وقت مبكر من عام 2021 بالتوازي مع خط وقف إطلاق النار الجنوبي، والممتد لمسافة 12 كيلومترا يقع معظمها داخل المنطقة العازلة"، وما هذان سوى انتهاكين من الانتهاكات الكثيرة التي ارتكبها الجانب القبرصي اليوناني مؤخرا للوضع الراهن في المنطقة العازلة.

ويذكر ممثل القبارصة اليونانيين تقريرَ الإبراهيمي (A/55/305-S/2000/809) في محاولة عقيمة لتصوير الطلب المشروع الذي وجهه الجانب القبرصي التركي إلى الأمم المتحدة بأن تلتمس موافقة الجانبين على عملياتها في جزيرة قبرص كما لو كان "تهديدات بطرد عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام"، ولكنه لا يجد حرجا في تجاهل ما يؤكده تقرير الإبراهيمي بوضوح وهو أن "موافقة الأطراف المحلية ... ينبغي أن تكون هي الأسس الوطيدة لحفظ السلام". والأمم المتحدة، إنْ لم تتقيّد هي نفسها بمبادئها، أي إنْ لم تسعَ للحصول على موافقة الجانب القبرصي التركي أيضا، لا تضع حياد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص موضِع شك فحسب، بل هي "تخاطر بأن تصبح [القوة] طرفًا في النزاع"، وذلك حسب ما يأتي في منشور "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ والتوجيه".

أمّا فيما يتعلق بما ورد في الرسالة المذكورة بشأن منطقة ماراش (فاروشا) المسيّجة من اتهامات باطلة تستند إلى خطب رنانة لا أكثر، أود أن أذكّر مرة أخرى بأن منطقة ماراش المسيّجة هي جزء من أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص، وتخضع لولاية حكومتنا وسلطتها دون غيرها. وفي هذا الصدد، فإن القرارات المتخذة تتمشى مع القانون الدولي، كما أن فتحنا لأجزاء من منطقة ماراش المسيّجة، التي كانت قد أصبحت رمزا للوضع الراهن في الجزيرة، هو تطور إيجابي ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيده. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص، وهي تتخذ خطوات تدريجية لفتح المنطقة، قد صرحت في كل مناسبة بأنها ستحترم حقوق الملكية احتراما تاما وتوليها حماية كاملة. وكخطوة أولى، أنشأت حكومتنا لجنة جرد مكلفة بتقييم حالة الممتلكات الثابتة والبنى التحتية والمخاطر البيئية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أصدرت حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص قرارا آخر بفتح بعض المناطق العامة، أي فتح شارعين رئيسيين والشاطئ لاستقبال الزوار من جميع الجنسيات. وفي تموز/يوليه 2021، نزع مجلس وزراء الجمهورية التركية لشمال قبرص، على سبيل التجربة، صفة المنطقة العسكرية عن منطقة تعادل مساحتها 3,4 في المائة من مساحة منطقة ماراش المسيّجة، بغية تمكين لجنة الممتلكات الثابتة من معالجة الطلبات المتعلقة بتلك المنطقة. ومن المهم في هذا الصدد التذكير بأن اللجنة أُنشئت في عام 2005 وفقا لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وبأنها معترف بها باعتبارها سبيلا فعالا من سبل الانتصاف المحلية لتسوية المطالبات المتعلقة بالملكية، إما برد الممتلكات و/أو التعويض عنها و/أو مبادلتها.

وعلاوة على ذلك، فإن الانفتاح البنّاء من قِبل الجمهورية التركية لشمال قبرص، الذي يروم الاحترام الكامل لحقوق الملكية وحمايتها التامة بما يتمشى والقانون الدولي، انفتاح لا يتعارض كذلك مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه عندما اتخذ المجلس قراراته ذات الصلة، لم تكن توجد في الجمهورية التركية لشمال قبرص آلية محلية فعالة معنية بالمطالبات المتعلقة بالملكية ومعتمدة من قِبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ونحن نعتقد اعتقادا قويا بأن فتح منطقة ماراش المسيّجة لن يكون أداة فعالة للاستجابة للمطالبات المتعلقة بالملكية فحسب، بل سيكون أيضا مفيدا من الناحية الاقتصادية للشعبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة من أجل التوصل إلى اتفاق يتم التفاوض بشأنه بحرية ويحظى بقبول الجانبين في قبرص، يحاول ممثل القبارصة اليونانيين مرة أخرى تضليل المجتمع الدولي وإخفاء حقيقة أن أكثر من خمسين عاما من المفاوضات لإيجاد تسوية قائمة على الاتحاد بين الجانبين قد فشلت فشلا ذريعا بسبب رفض الجانب القبرصي اليوناني رفضا قاطعا تقاسم السلطة والاشتراك في الازدهار مع الشعب القبرصي التركي. وإصرار جانب القبارصة اليونانيين على التشدق بهذه التسوية إنما يرمي إلى إبقاء الجانب القبرصي التركي عالقا في عملية تفاوض لا نهاية لها، بينما يواصل القبارصة اليونانيون جني ثمار الوضع الراهن "غير المقبول" و "غير القابل للاستمرار". وينبغي ألّا يُسمح للجانب القبرصي اليوناني بعد الآن باستهلاك موارد المجتمع الدولي ووقته في الترويج لبرنامجه السياسي الذي عفا عنه الزمن. وبالنظر إلى ما تقدم، فمن المؤسف أن القيادة القبرصية اليونانية، بدلا من التصرف وفقا لنداء معاليكم بأن "هذه المرة يجب أن تكون مختلفة"، تُصرّ على الإطار "المجرَّب الفاشل" المذكور، مما يحول دون إجراء مناقشات مجدية على أساس جديد وواقعي من شأنها أن تسفر أخيرا عن نتيجة إيجابية. ولا يمكن التوصل إلى اتفاق دائم ومستدام إلّا بالاعتراف بحقوقنا المتأصلة في المساواة في السيادة وتساوي المركز الدولي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 38 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص